المقدمة

تعتمد هذه الدراسة على أهمية الشركات النفطية متعددة الجنسيات وما تكتسبه من تأثير على العلاقات بينها وبين الدول التي تتعامل معها في مجال صناعة وتسويق النفط. إنّ الأهمية القصوى التي يحظى بها النفط بالنسبة للدول التي تمتلك هذه الثروة وتصدرها والدول التي تستهلكها، بل بالنسبة للإنسانية جمعاء، جعلتنا نتطرق لهذا الموضوع لما يكتسيه من عناية تميّز خصوصيته. وليس من المبالغة في شيء أن يوصف العصر الحديث هذا بعصر النفط. وليس من المبالغة أيضاً أن نجد الصحفيين والكتاب والخبراء الاقتصاديين وصناع القرار مهتمين، كل في تخصصه بدراسة الجوانب المختلفة التي تعتمد عليها هذه المادة الضرورية منذ اكتشافها إلى تسويقها مروراً بمراحل التكرير والنقل والتسعير وما لها من تأثير في العلاقات الدولية.

ومعلوم أن النفط فرض نفسه كسلعة استراتيجية منذ الحرب العالمية الأولى مع الأهمية التي أعطاها له الأميرال ونستون تشرتشل بفضل انتصاره في هذه الحرب، وتعزّز هذا الفرض خلال الحرب العالمية الثانية عندما حاول جيش أدولف هتلر أن يصل إلى آبار باكو النفطية بالاتحاد السوفياتي (سابقاً) وقام باحتلال رومانيا ليؤمن امداداته النفطية. ومع نهاية الحرب الأخيرة، تحول النفط من سلعة تجارية عالمية ضرورية للطاقة والتطوّر التكنولوجي والمواصلات والصناعات المختلفة إلى سلعة استراتيجية خارجة عن نطاق العولمة بحيث تحولت المناطق المنتجة إلى مناطق استراتيجية " من شأنها " أن تكون آمنة لعمالقة هذا الكون. فقد كانت الولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى السبّاقة في اكتشاف النفط عندها كما كانت سباقة للتهديد باحتلال منابعه أينما توجد.

أولاً: بصفتها مركز النظام الدولي الجديد بوجود معظم المؤسسات المؤثرة على أراضيها مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومقرات الشركات متعددة الجنسيات.

ثانياً: نظراً لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم الغربي والديمقراطي بصفة خاصة.

وإذ حرصنا كل الحرص على إخراج هذا البحث، مركزين كل الجهد على نشأة النفط وقيمته، مع الأحداث المتلاحقة في تطوّره على الصعيد النفعي والاقتصادي في الولايات المتحدة وفي العالم، ارتأينا كذلك أن نسلط الضوء على جانب الدور الذي تلعبه هذه السلسلة الواسعة والمتشعبة من العلاقات التي نشأت عن التنقيب، والصناعة، والتجارة النفطية وضبط الأسعار من جراء سياسات الشركات النفطية متعددة الجنسيات منذ إنشائها وتسييرها للنظام العالمي وتأثيرها في صنع القرار.

ومن الطبيعي أن تركّز دراستنا هذه على الجوانب التأثيرية في العلاقات الدولية من جراء الصناعة النفطية ودور الشركات النفطية العظمى التي أصبحت وكأنها تسير هذا العصر وليس الأنظمة السياسية. ولكن لما كانت عوامل المصالح الاقتصاديةوالسياسية قد أصبحت أهم في كثير من الأحيان من العوامل الأخرى في تقرير شكل العلاقات بين الدول المضيفة والاستثمارات الأجنبية، فإنه لا يمكننا أن نتغاضى عن هذه العوامل بصفة كاملة.

لقد ارتبط تاريخ النفط والصناعات النفطية منذ نشأتها بمجموعة من التناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي، والمرتبطة أساساً بالسيطرة الكاملة والمطلقة على الإنتاج والنقل والتسويق والتسعير. ولّما كانت مختلف المراحل المرتبطة مباشرة بإنتاج النفط وصناعته، تتطلب استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة للتنقيب، والحفر، والإنتاج، والنقل، والتكرير، احتدم الصراع بين الدول الاستعمارية والإمبريالية من أجل السيطرة على منابع النفط وأسواقه في المستعمرات وشبه المستعمرات. إذ أن الشركات النفطية العظمى، والمتميزة بالمستوى العالي للاحتكار، وخاصة الشركات الأمريكية، سيطرت سيطرة تامة على عمليات الإنتاج العالمي للنفط لمدة طويلة من الزمن وحققت أقصى الأرباح في جميع المراحل من آبار للنفط إلى محطات التوزيع من دون أي منازع.

مع العلم أن هذه الشركات الاحتكارية العملاقة كانت تتبع كل الأشكال والأساليب التي يتبعها الاستعمار القديم والجديد في سبيل تحقيق الأرباح الطائلة مهما كانت الظروف والوسائل، وتحويلها إلى البنوك المركزية للوطن- الأم سعياً لدعم ميزانية الدول الصناعية القوية على حساب الدول المنتجة أولاً، ثم على حساب الدول الرأسمالية غير المنتجة للنفط قصد استغلالها كلها في هذا المجال. وقد تلجأ هذه القوات

في بعض الأحيان إلى استعمال الحرب عندما تلوح في الأفق أزمة نفطية قد تخنق تدفق هذه المادة الضرورية، لاسيما بعد "الصدمة النفطية الأولى" (حرب أكتوبر ١٩٧٣)، ثم بعد الصدمة النفطية الثانية (حرب الخليج الأولى ١٩٨٢ – ١٩٨٨)، ثم بعد " الصدمة الثالثة " (حرب الخليج الثانية واجتياح الكويت من طرف العراق ١٩٩١). مما أدى لا محالة في النهاية إلى احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة ووضع ثروته النفطية في قبضة الاحتلال الأمريكي سنة ٢٠٠٣.

ومنذ أن تم اكتشاف النفط في الشرق الأوسط في أوائل القرن الماضي، أصبح النفط أحد أهم المجالات الاقتصادية الحيوية والضرورية في استراتيجية الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري. وبما أن نفط الشرق الأوسط، بالإضافة إلى كونه مورداً لأرباح جديدة، وسوقاً جديدة للتعامل التجاري الرأسمالي، فإنه يشكل على الدوام امتزاجاً لاستغلال الثروة النفطية أينما كانت، واستغلال قوة العمل المحلية، وسيطرة المكانة الاقتصاديةالعالمية، والاستراتيجية العسكرية.

ولا غرابة في القول إن الشركات النفطية الاحتكارية اتبعت كافة الأشكال والأساليب التي تشكل دعماً أساسياً في ميزان المدفوعات للدول الإمبريالية للتّهافت على حقول النفط. إذ فرضت شروطاً في غاية القسوة والإجحاف لأعمالها في بلدان الخليج العربي وأمريكا اللاتينية والبلدان الأخرى الغنية بهذه الثروة عن طريق الامتياز وطرق الاستعمار القديم مع عدم مراعاة حاجات الدول المضيفة.

ولربما نكون قد ركزنا في دراستنا هذه أكثر على المجال النفطي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة كون هذه المنطقة لا تزال منطقة غنية ذات قيمة استراتيجية عظمى في معترك العلاقات الاستراتيجية الدولية، ومسرحاً لصراع عنيف على ثرواتها النفطية بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلها هذه الشركات، وباقي دول أوروبا الغربية الاستعمارية لاستغلال هذه المنطقة التي تغص بالثروات النفطية. ومن هذا المنطلق، ارتبط تدخل الصراع على السيطرة في منطقة الشرق الأوسط بصورة وثيقة بين الشركات الاحتكارية الأمريكية والشركات البريطانية والفرنسية حيث تمت القبضة الحديدية على المنطقة من قبل الشركات الأمريكية والتقسيم الاقتصادي الرأسمالي حسب السيطرة الأمريكية.

إن السوق النفطية، كانت ولربّما لا تزال لوقت ما، تعاني من " تخمة نفطية " وفائض نفطي، وهي معاناة تثير أشد العجب إذا عرفنا أن هذه السلعة هي سلعة ناضبة لم تكتشف لها البدائل بعد، وحتى إن اكتشفت بعض البدائل للطاقة، فإنها ذات قيمة باهظة، وهي ظاهرة جديدة تضاف إلى ظواهر النفط العجيبة السابقة، إذ أنه في السبعينات، خصوصاً بعد حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣م)، كل الدراسات التي فاضت بها المكتبة العالمية عن مستقبل العالم لم تجر أية دراسة جدية حول مستقبل الطاقة، ولم يمض على ذلك عشر سنوات حتى وجد العالم نفسه يتحدث عن قصور في الطاقة، وذلك دليل آخر على علاقة النفط بالسياسة.

بالمقابل، فإنّ الشركات النفطية الوطنية للدول المنتجة وعلى رأسها الحكومات العربية والإسلامية تمكنت تدريجياً، من انتزاع بعض السيطرة على ثرواتها ولاسيما في موضوع الأسعار وضبط سياسة نفطية موحدة. الأمر الذي أمكنها، وعلى درجات متفاوتة، من توظيف العوائد النفطية لخدمة أهداف التنمية وتحقيق جزء كبير من هذه الإنجازات، بفضل العمل الجماعي الذي أنشئت من أجله منظمتان عظيمتان هما: منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) ومقرها فيينا (عاصمة النمسا)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) ومقرها الكويت. الأمر الذي جعل هاتين المنظمتين تسنان قوانين أصلية لها وتصدر القرارات الدولية التي تكرس سيادتها على ثروات الدول المنتجة.

ولكن الدول المصنعة المستوردة لم تبق في موقع المتفرج مكتوفة الأيدي، وكان رد فعلها، مدفوعة من طرف الولايات المتحدة، أن قامت بدورها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، وذلك كرد على التدابير الخاصة بأسعار النفط وسياسة الحكر النفطي التي اتخذتها الدول العربية المصدرة في أعقاب الحرب العربية- الإسرائيلية بعد أكتوبر ١٩٧٣.

ولكن اليوم، في نفس الوقت الذي أصبحت فيه الخبرة الهندسية والمعدات والأجهزة أكثر وفرة في جميع أنحاء العالم، فقد تمثلت إحدى النتائج لدولتين ناشئتين: الصين والهند في الحصول على العديد من الصفقات النفطية في بلدان مثل السودان وبعض الدول الإفريقية، والآسيوية، وأمريكا اللاتينية، وبحر قزوين كمؤشر جديد على أن

الديناميكية السياسية لأسواق النفط العالمية التي أخذت تشكل تحدياً سافراً للعمالقة الأمريكيين، والبريطانيين، والفرنسيين، الذين اشتهروا بخبرتهم وسيطرتهم القديمة على هذه المادة الحيوية.

وهكذا، أخذت الهند والصين بصفتهما دولتين صاعدتين تسارعان الخطى للحاق بالولايات المتحدة في الطلب المتزايد على النفط، لتصبحا أكبر دولتين تعداداً من حيث السكان في العالم تساهمان بشكل كبير في ارتفاع أسعار الطاقة، وتتسابقان مع الشركات النفطية العالمية في إيجاد موطئ قدم في حقول النفط والغاز الممتدة عبر العالم، مما يجعلهما تدخلان المنافسة من بابها الواسع. ولم يستطع رجال السياسة والاقتصاد والمالية أيضاً إخفاء حيرتهم وقلقهم من الآثار التي سيلقي بها هذا الطلب المتنامي على واردات الطاقة الذي يتماشى وتحسين التنمية وتطوير الاستثمارات في جميع المجالات إضافة إلى رجوع العملاق الروسي على الواجهة، علماً أنّ أراضيه تحتوي على ثاني احتياطي نفطي في العالم.

إلا أنّ تعاظم الدور الذي تلعبه كل الدول في العالم سواء أكانت منتجة أو مستهلكة لهذه الطاقة الضروريّة والحيوية من أجل التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي، بل من أجل البقاء على الحياة، يجعلنا نفكر في يوم تجف فيه منابعها. ولكن نضوب النفط، ليس هو المشكلة الأساسية. بل الأمر المهم أكثر هو تاريخ الذروة وبداية الانحدار التي ستسبب على الأرجح انقطاعا لم يسبق له مثيل في التاريخ. والسؤال المطروح هنا، هل سيتلاشى معه النمو الاقتصادي علماً أنّ النفط مادة أساسية للنقل، والكهرباء، والمواصلات، والتجارة، والزراعة ؟ أم أنّ عالمنا سيعرف في المستقبل مصادر للطّاقة البديلة ويصل بنا الأمر إلى الاستنتاج أنّ هناك بدائل مفيدة رغم أنّها باهظة الثمن، علماً أن عدد سكان العالم ازداد ستة أضعاف خلال عصر النفط؟.

إشكالية الدراسة

إشكالية هذا البحث قائمة على التحديد المنهجي للمصالح التي تربط العلاقة بين طرفين حساسين في العلاقات الدولية وفي جغرافيا استراتيجية أكثر حساسية لموارد جد حساسة منذ عدة عقود زمنية، تتصارع عليها الدول العظمى في حروب ومنافسات شرسة من أجل احتكارها والسيطرة عليها في المناطق التي يزخر بها النفط. ليست الإشكالية

مطروحة من جانبها العملي فحسب (دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات)، وإنما هي مطروحة كذلك في جانبها النظري والمحدد حول فكرة الفواعل الدولية وفكرة استمرارية المصالح المنبثقة عن استمرارية الفواعل الممثلة لهذه المصالح. إذ أن هذه الإشكالية قائمة على خلفية استراتيجية العلاقات الخاصة بالشركات النفطية متعددة الجنسيات وتراكم المطامع الدولية في النفط بصفة عامة، وبالنفط العربي بصفة خاصة. إذ بدأت هذه العلاقات تتطور منذ اكتشاف النفط كمادة ضرورية لتطور العالم بأسره نظراً للاهتمام المتزايد عليها، وخاصة الاهتمام الأمريكي بها إلى درجة إدراجها ضمن السياسة الخارجية الأمريكية ومجال استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. ورافقت هذا الاهتمام أحداث ونزاعات إقليمية ودولية تركت تأثيرها الواضح على رؤية الساسة وصناع القرار. وقد ينسجم هذا التأثير على المتطلبات القديمة والجديدة للمصالح الأمريكية، منها محاولات تسوية القضية الفلسطينية مع مراعاة إعطاء مرتبة التفوق العسكري لإسرائيل، وعلمنة المجتمع، ومحاربة ما تسميه أمريكا بالإرهاب، ومحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة في المنطقة التي قد تهدد حليفتها إسرائيل، وضمان تدفق النفط، وفرض سياستها الخارجية على حلفائها وحماية المناطق النفطية لا سيّما الخليجية منها.

ومن هذا المنطلق، أصبحت هناك تساؤلات جدية حول مدى هذا التأثير الأمريكي والرأسمالي العالمي على ثروات النفط في مناطقها المعينة، ومدى استمرار وثبات المصالح المتضمنة في العلاقات الدولية واتجاهها الحقيقي، وتداعيات كل نمط من المصالح على السلوك الخارجي لكل دولة معنية بهذه العلاقات، وكذا أثرها على مجمل التفاعلات الدولية في النظام الدولي الجديد، أو العولمة.

وعليه، تتمحور هذه الإشكالية أساساً في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف وإلى أي مدى تؤثر الشركات النفطية متعددة الجنسيات في مجال العلاقات الدولية وما هي طبيعة هذا التأثير ؟

تقتضي الإجابة عن هذا السؤال طرح الفرضيات التالية:

فرضيات البحث

١ ـ إلى أي مدى تتأثر العلاقات الدولية بالقوى الاقتصاديةالفاعلة؟

٢ ـ ما هو الدور الحقيقي الذي لعبته الشركات البترولية متعددة الجنسيات في التنافس الدولي على النفط وفي التأثير السياسي والاقتصادي والاستراتيجي للعلاقات الدولية؟

٣ ـ ما هو مفهوم العلاقات الدولية في ظل تأثير هذه الشركات العملاقة؟

٤ - إلى أي مدى يمكن قصر الخطط التوسعية لهذه الشركات والقوى الاستراتيجية على القرار السياسي والعسكري؟

٥ ـ إلى أي مدى تطورت الخريطة السياسية الحالية في ظل السيطرة المحكمة لهذه القوى؟

المناهج المستخدمة

إن طبيعة هذا البحث يفرض علينا استخدام مناهج مختلفة، إذ أن اختيار المنهج المستخدم في العلوم السياسية، وخاصة العلاقات الدولية يعتبر أمراً صعباً لأن هذين العلمين ليس لهما منهج واحد، بل تتشابك فيه عدة مناهج نظراً لشمولية العلاقات الدولية وتنوع متغيراتها. لذا، ستفيد هذه الدراسة من مناهج واقترابات عدة لتحليل السياسة الخارجية لاستيعاب الظاهرة محل الدراسة، حيث تستفيد من النموذج التحليلي الذي يصور عملية صنع السياسة الخارجية على أنها نسق يعمل في بيئة ويركز على صورة نخبة صناعتها على العالم. كما أن المنهج النظري سيكون كذلك حاضراً في تحليلنا على اعتبار الاقتراب الاقتصادي الذي يركز على التفاعل المستمر بين الاقتصاد، كون النفط سلعة تسوق عبر الأسواق العالمية، والسياسة التي تسيّر هذه السلعة، وتأثيراتها المتبادلة وكذا مناهج أخرى.

obeikan.com

ومن أجل الوصول إلى الغرض المقصود من هذا البحث، تم استعمال المناهج التالية:

١ ـ المقاربة الواقعية: وتوظيف مفرداتها كأدوات تحليل خاصة فيما يتعلق بمفهوم المصالح الوطنية المستمدة من السياسة الخارجية التي تستند من جهتها على الأفكار الواقعية في التعامل مع المجتمع الدولي، وإدراك المواقف الوطنية في مجال العلاقات الدولية.

٢ ـ التحليل النسقي (أو النظامي): إن طبيعة البحث تدفعنا إلى الاعتماد على المنهج القائم على آلية تحليل النظام والتي تنطوي على دراسة مجمل التفاعلات التي تحدث بين نظام وبيئته العامة، ودراسة موقع النظام الفرعي (الشركات متعددة الجنسيات) والنظام الدولي (الرئيسي). وهنا تدخل جسور التكامل بين المداخل المنهجية المتعددة لموضوع الدراسة.

٣ ـ المنهج المقارن: هو المنهج الذي يمكّننا من مقارنة الظواهر التي هي محل البحث الذي نحن بصدده، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر، مع إيجاد تعميمات نستخلصها من الأنظمة التي يمكن رصدها في تلك الظواهر.

كما يستهدف التفسير العلمي عبر كشف للعلاقات بين المتغيرات ويدخل ذلك من خلال دراستنا لسلوك الولايات المتحدة أكبر منتج وأكبر مستهلك للنفط وعلاقتها مع المنتجين والمستهلكين الآخرين عبر شركاتها المتعددة الجنسيات مع إعطاء دلالات تصور التشابه والاختلافات وإرجاعها للعوامل الكامنة وراءها.

٤ ـ المنهج التاريخي: هو المنهج الذي نقوم فيه باسترداد الماضي وعلاقته بالنفط واكتشاف الطاقة ونشأة الشركات النفطية العملاقة تبعاً لما تركه الماضي من آثار أيّاً كان نوع هذه الآثار، وهو المنهج المستخدم في العلوم التاريخية والاقتصادية، فهذا المنهج يمدنا بتحليلات وتفسيرات للظواهر التي برزت في ظروف زمنية ماضية ولها انعكاسات على الحاضر والمستقبل.

كما يقوم المنهج التاريخي على البحث على الوثائق التاريخية وجمعها، ومن ثم نصنف هذه الوثائق حسب العهود التي تنتمي إليها، ونضع كل مجموعة في مكان خاص بها، كما يقوم على تحليل الوقائع ومقارنتها والأحداث التاريخية ومقارنتها، وربط

بعضها بالبعض الآخر وصولاً إلى الاستنتاج الذي يوضح الأهداف والغايات التي نصبو إليها.

وسوف نوظف هذا المنهج في إطار التحليل السياسي الذي يصب في موضوعنا وذلك بغية تحديد الثابت والمتغير في موضوع دراستنا، أي تطور العامل النفطي ودور الفاعلين النفطيين.

أسباب اختيار الموضوع

لماذا هذه الدراسة؟

هناك أسباب عديدة دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع ودراسته دراسة منهجيّة دقيقة. منها ما يتعلق بالموضوع نفسه من خلال محاولات التعرف أكثر والتعمق أكثر في ميدان النفط بصفتي موظفاً سابقاً في قطاع المحروقات (شركة سوناطراك الجزائرية والشركة الفرعية التابعة لها في مجال التسويق وتوزيع المواد البترولية، نفطال) بالإضافة إلى اهتمامي الكبير بهذا القطاع الحيوي حيث كتب ودرس عنه الكثير. والسبب الآخر هو البحث في موضوع الشركات البترولية متعددة الجنسيات التي كنا نتعامل معها ونحن نشتغل في شركة سوناطراك بدون أن نشعر بضخامتها وسيطرتها على العالم في مجال النفط خاصة، والاقتصاد عامة. وكان دائماً يراودني التعمّق في أسرار هذه الشركات البترولية العظمى التي كانت بمثابة إمبراطورية نفطية عالمية منذ نشأتها إلى ما يقارب القرن، وما زالت تنعم بمنافذ من الاحتياطيات اللاّ محدودة في أنحاء العالم. فقد نشأت لأول مرة في الولايات المتحدة ونقلت كثيراً من أعمال التنقيب وتطوير صناعة النفط إلى أماكن أخرى تقع خارج الولايات المتحدة الأمريكية واستمرت هذه العمليات عدة سنين إلى يومنا هذا ما دامت رائحة النفط توجد في كل مكان من بقاع المعمورة، وما دامت هذه المادة الحيوية ضرورية لتطور الإنسان.

كنت أتساءل كيف كانت هذه الشركات منذ نشأتها تخضع ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجيتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم (Home Country)، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة، وتتوسع إلى دول أخرى

تسمى الدول المضيفة (Host Countries) إلى درجة أنها كانت من العوامل الأساسية في ظهور العولمة.

كما أن من أسباب اختيار هذا الموضوع إثبات مجموعة من التفسيرات لمسيرة هذه الشركات النفطية العملاقة والصراع على المناطق النفطية الاستراتيجية خصوصاً في المناطق الحساسة كمنطقة الخليج، ومنطقة بحر قزوين، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا الوسطى وما لها من تأثير في الميدان الجيوسياسي، وكذا كون النفط من أهم الموارد الطاقوية الموجودة تحت الأرض، إن لم نقل إنه المورد الأساسي على الإطلاق، لا سيما في بلداننا العربية، إلى حد اعتماد مثل هذه الدول على عائدات النفط كمصدر وحيد أو شبه وحيد لدخلها القومي. فقد انحصرت أغلب الاهتمامات في الصناعات البترولية حتى الآن ما دام لم يوجد بديل للنفط على حسب الاهتمام الموّجه إلى السلع الأخرى التي تدخل في ميدان الاقتصاد. وأخيراً، كما كان الاختيار نظراً للأهمية التي اكتسبها النفط في هذا العصر الذي سمي " بعصر النفط " ليكون محط أنظار العالم بأسره وعاملاً من عوامل الصراع الدولي الحاد.

وقد شاءت العوامل الطبيعية والأقدار أن تخص البلدان العربية، وخاصة الخليجية منها، بأكبر احتياطي عالمي إلى جانب موقعها الاستراتيجي المميز، مما جعل هذه المنطقة ضمن دائرة الصراع والتهافت الشرس لأطماع الدول الاستعمارية قبل الحرب العالمية الثانية، ثم الدول الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية.

من هنا وقع اختياري على موضوع هذه الدراسة التي تحمل عنوان :

"الشركات البترولية متعددة الجنسيات وتأثيرها في مجال العلاقات الدولية، بغية الوقوف على الأسباب الحقيقية لإبراز الدور الذي تلعبه هذه الشركات العملاقة في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها الإنتاجية والتسويقية والتأثيرية في علاقاتها مع الدول المنتجة والمستهلكة على السواء. وتكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

أهمية الدراسة

تستمد أهمية هذه الدراسة من عدة عوامل، منها تأصيل الوعي بمعطيات دور الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها المباشر وغير المباشر على السياسة العالمية في جانبها الاقتصادي الرأسمالي، وتقديم معلومات هامة لصناع القرار للسيطرة على الثروة النفطية عبر العالم كجماعات ضغط أكيدة وبدون منازع.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في التطلع لفهم الأسباب التي تفسر وضع الدول المنتجة للنفط وكيفية تعاملها مع هذه الشركات العملاقة من أجل فتح آفاق مستقبلية تهدف إلى كسب المزيد من السيادة للتّحكم في الثروة النفطية التي تستخرج من أراضيها مع مراعاة كسب المزيد من التكنولوجيا في هذا الميدان والسعي إلى إبرام عقود شراكة تحررها من قبضة هذه الشركات الرأسمالية. فالتعرف على سياسات ومصالح الطرفين في المناطق المنتجة للنفط يسمح لنا بالاستفادة من إمكانيات التعامل مع هذه العوامل الرئيسية على الساحة الدولية، وإلى أي مدى استطاعت أن تتعامل ومع ظروف أحسن بين طرف وآخر. مما يعطي كل طرف موقعاً فعالاً ومؤثراً في النظام الدولي وفي مجال العلاقات الدولية. فخبرة الماضي تعتبر بصفة خاصة مصدراً فعالاً لإرشاد المستقبل في العلاقات الدولية.

كما ترجع أهمية هذه الدراسة إلى فتح مجال نحو حوار يهدف إلى تمهيد الطريق لدراسات أخرى تتناول التطورات الهامة في هذه العلاقات الشائكة التي تهم الظواهر الجديدة التي قد تتولد في ظل النظام المستقبلي الجديد وانعكاسات الأزمة المالية عليه، مع تداعيات نضوب النفط في المستقبل حسب الدراسات التي أكدت على ذلك اليوم.

كما أن الفائدة من هذه الدراسة حول الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في مجال العلاقات الدولية تمثل ثمرة تفكير واهتمامات ألحت على ذهن الباحث نظراً للاجتهادات المختلفة والتوصيات والأخبار المتواصلة والمتعددة التي حفلت بها هذه الموجة من الكتابات والدراسات نظراً لأهمية هذه المادة الحيوية (أي الذهب الأسود) وضرورتها في تطوير وتنمية العالم. كما تأتي أهمية البحث في إطار الترويج الإعلامي لمعالجة هذا الموضوع في كل زمان ومكان لم يكن فيه يوم لا تذكر فيه كلمة " النفط " في صحيفة أو مجلة أو محطة إذاعية أو قناة تلفزيونيّة.

فالعمل الذي نضعه اليوم بين أيدي القراء يمثل - في تقديرنا - محاولة متواضعة للإمساك، بشكل منهجي ومنظم، بالقضايا والمشاكل والآفاق التي خص بها النفط كمادة حيوية ضرورية والتي يطرحها في كل حين، تلك القضايا والاهتمامات التي تشغل بال الساسة والعديد من الخبراء والاقتصاديين العرب وغير العرب في مرحلة حرجة ودقيقة من تاريخنا المعاصر.

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في تناول دور القوى الناشئة (أو الصاعدة) أمثال الصين، والهند، والبرازيل في منافسة القوى الكبرى المعروفة كالولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا، واليابان حول الصراع والمنافسة الشرسة على النفط، لاسيما نفط دول الخليج الذي يمثل ثلثي احتياطي العالم وكذا نفط إفريقيا، وآسيا الوسطى، وبحر قزوين، أي المحاور الأخرى لاهتمامات هذه القوى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية السبّاقة في اكتشاف وصناعة النفط تعتقد أنه "من يملك النفط، يملك القوة"، والقوة هي السبيل الوحيد للتربع على العرش العالمي وإكراه الشعوب والدول الأخرى على الخضوع والطاعة، حسب رأي مثل هذه الدول.

وإذا كان الصراع بين الأمم بأبعاده المختلفة هو صراع من أجل النمو والارتقاء، والتي تعتبر المواد الطاقوية من أهم عناصره، إن لم نقل العنصر الأساسي، فإن النفط بحكم توزيعه الجغرافي غير المتساوي في العالم، وما يمثله من أهمية للحياة البشرية في تقدّمها وتطورها، يشكل اليوم أهم محاور هذا الصراع وتكمن أهمية هذا البحث كون الموضوع يكشف النقاب عن علاقة النفط بسياسة الدول الاستعمارية والإمبريالية تجاه الدول النامية الغنية بهذه الثروة لاسيما العربية والإسلامية منها، مستعملة كل أنواع النهب، والاستغلال، وبث النزاعات وإشعال فتيل الحروب من أجل الهيمنة والسيطرة على قدراتها وثرواتها.

كما تُظهر هذه الدراسة من جهة أخرى مدى تأثير النفط العربي في العلاقات الدولية التي تحكمها أساساً المصالح الاقتصادية للشركات العظمى، كون النفط كان له الدور البارز في رسم معالم هذه العلاقات وتحديد أشكالها.

إلا أنه رغم أهمية الاجتهادات التي حفلت بها الدراسات في ميدان النفط، فقد ظل الطابع الذي يغلب على معظم الكتابات والدراسات هو طابع المعالجة الجزئية، وانعدام النظرة الشمولية لحركة الأحداث والمتغيرات، وتشابكاتها على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية، لهذا، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها من أنها تتناول موضوعاً جديداً بالغ الأهمية لم تتطرق إليه دراسة خاصة بهذا المجال.

ومع كل هذه الأهمية، لا تزعم الدراسة هذه أنها تقوم بتحليل شامل أو إجابة كاملة ونهائية للقضايا التي تطرحها، وإنما تتناول عدداً من الجوانب الرئيسية لهذه القضايا. إذ نقدم هذا البحث المتواضع في الكشف عن عدّة معلومات وحقائق منذ تعريف الطاقة والنفط إلى إنشاء الشركات متعددة الجنسيات النفطية، إلى مكانة النفط في التجارة والعلاقات الدولية، مع تأثير النفط في صراع مصالح القوى المستهلكة إلى السياسات الاستراتيجية والتحديات العالمية بفعل وجود هذه المادة الاستراتيجية.

أسلوب جمع البيانات

تتخذ هذه الدراسات من التوثيق أسلوبًا لها في جمع المعلومات والوثائق المختلفة للإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضيات المصيغة، فهي تعتمد البيانات الموجودة في ثنايا الكتب، والجرائد، والمجلات، والتصريحات السياسية، ومقالات الخبراء المختصين، ومواقع الإنترنت، وجميع الوثائق المتنوعة الأخرى.

صعوبة البحث:

ترجع الصعوبات التي تلقيناها إلى شساعة الموضوع رغم توفر وتعدد المراجع وتنوعها واختلافها أحيانا حول فكرة واحدة (النفط). لذلك كان لابد من اعتماد سرد المعلومات مع الموضوعية في تحليلها والأخذ بالأفكار المتقاربة والتحليلية حتى يمكن الوصول إلى الفكرة المطلوبة. وبغية ذلك لم نكتف بالمراجع ذات العلاقة المباشرة بالموضوع بل اضطررنا لقراءة ودراسة المراجع التي تناولت الموضوع بصفة غير مباشرة وتعكس قائمة المراجع المقدمة في دراسة هذا الانشغال العلمي.

ومن بين العقبات والصعوبات التي يواجهها مثل هذا الموضوع يكمن كذلك ذكر شكل تحديد مفهوم تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العالم النفطي أينما يوجد حيث تثار التساؤلات إذا كان من الجائز التعامل مع مؤسسة أو منظمة تتعدد فروعها وجنسياتها عبر العالم وأين تكمن علاقتها مع الغير.

ــ صعوبة جمع البيانات بصفة كاملة وشاملة للمعطيات التاريخية والاقتصادية والإحصائية، منها صعوبة الوصول إلى بعض المصادر الأساسية خاصة فيما يتعلق بالجوانب العملية والتطبيق، لذا حاولنا التغلب عليها بالرجوع إلى الإنترنت.

ـ الصعوبة التي تتعلق بالجانب المنهجي وهي صيغة التعامل في العلاقات الدولية، وتأثير الشركات العملاقة على الدول لفرض سياستها التي تستند على مصالح الرأسمالية العالمية.

ـ المفارقات الكبيرة والتباينات العميقة بين خصائص هذه الشركات المؤثرة على سياسات الدول المنتجة للنفط، كالتباين بين النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد معظم هذه الشركات والبلدان الأخرى، سواء كانت منتجة كدول الشرق الأوسط أو دول أمريكا اللاتينية، أو المُستهلكة كاليابان والاتحاد الأوروبي.

ـ عدم توفر كل الإمكانيات لزيارة بعض هذه البلدان، محل الدراسة، للتقرب من الموضوع أكثر ومحاورة المسؤولين والمختصين في الميدان، رغم أنه كانت لدينا لقاءات مع بعض المسؤولين والخبراء السياسيين والاقتصاديين ومعاينة بعض البلدان الرئيسية منها كالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وبعض دول أوروبا، وكذلك ميدان حقول النفط في الصحراء الجزائرية قبل المبادرة في هذه الدراسة.

وهكذا، على ضوء ما تقّدم، سنستعرض في الفصل الأول من دراستنا التعريف بالنفط، وفيه نتناول في المبحث الأول الأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف واستغلال النفط. ونخصص المبحث الثاني من هذا الفصل للدول المنتجة والمصدرة للنفط. في حين نخصص المبحث الثالث للدول الصناعية الغربية واحتكارها للنّفط.

أمّـا الفـصل الثـاني مـن هـذه الدراسـة فسنخصـصه لتعريـف الـشركات متعـددة الجنسيات وبداية التأثير من خلال أهدافها وآليات عملها، حيث نتناول في المبحث الأول من هذا الفصل الشركات متعددة الجنسيات، تعريفها ونشأتها. أما المبحث الثاني فيخص الشركات متعددة الجنسيات، أهدافها وآليات عملها. وأما المبحث الثالث فنخصصه للشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط.

أما الفصل الثالث فارتأينا أن نخصّصه للشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها الاستراتيجية والاقتصادية، ليتناول المبحث الأول منه: ارتباط الشركات متعددة الجنسيات والتأثير المتبادل في عملية صنع القرار، يتناول المبحث الثاني: الشركات النفطية متعددة الجنسيات وأدوارها في إدارة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط. والمبحث الثالث: الشركات النفطية متعددة الجنسيات وعلاقتها بالنظم السياسية الشرق أوسطية.

والفصل الرابع يكون عنوانه النفط كمحدّد للعلاقات الدولية، حيث يتجزأ إلى ثلاثة مباحث: منه المبحث الأول: الذي يحمل عنوان النفط والتجارة الدولية والمبحث الثاني: الصناعة النفطية وأهميتها، والمبحث الثالث يحتوي على جيوستراتيجية النفط.

أما الفصل الخامس، فيتناول العنوان التالي: تأثير النفط وصراع المصالح النفطية. وهو منقسم إلى أربعة مباحث، الأول منه: الصراع على مصادر النفط، ليكون المبحث الثاني منه خاصاً بالصّراع في مجال الإنتاج والتسعير، ليعالج المبحث الثالث الموضوع الشائك ألا وهو: أمن المناطق النفطية.

أما الفصل السادس، فسنوظّفه للموضوع التالي: الاستراتيجيات النفطية بين الفرص والقيود، حال الدول العربية. نتناول فيه في المبحث الأول: النفط العربي بين التحرر الاقتصادي والسياسي والتبعية الجديدة. والمبحث الثاني سيدور حول النفط وتحديات التطور العربي، أما المبحث الثالث والأخير، فسنخصصه للعنوان التالي: سلاح النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية.

وتنتهي دراستنا هذه بخاتمة تنحصر في إدراك الدول المنتجة والمستهلكة الأهمية الاستراتيجية للنفط وفائدته الضرورية في عالمنا اليوم، مع ضرورة تشكيل كارتل للشركات النفطية متعددة الجنسيات والدور الذي لعبته في التركيز على ضمان تدفق

هذه الثروة الثمينة ومواجهة كل من يحول دون استخراجها مع إرادة خنق كل منافس لها لاسيما مع بروز الدور الروسي والدول الناشئة كالصين والهند وبعض الدول الآسيوية التي تزاحم الولايات المتحدة في الطلب والتسويق والتنقيب. كما تبين معالم الأخطار والتحديات التي تواجه المناطق النفطية، لاسيما الخليجية منها في الحاضر والمستقبل كنتيجة للسيطرة الأمريكية على نفط الخليج خاصة وفرض الأسعار المناسبة لمصالحها، وكذا الصراع في هذا الميدان مع منظمة OPEC. وتتضمن في نفس الوقت رأينا الخاص بحيث لا ندّعي الإجابة الشاملة عن كل الأسئلة أو التساؤلات، أو الإحاطة الكاملة بكل جوانب هذا الموضوع الشاسع والشائك والمعقد، تاركين المجال لإثراء المكتبة العربية لمن يتصدى لهذه المسألة من بعدنا.

***

obeikan.com